

الصين والتوازن الحرج

جيمس دورن

مركز كاتو

30 مارس 2010

China on a Tightrope

By James A. Dorn

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس

- نائب رئيس مركز كاتو للشؤون الأكاديمية.
- محرر مجلة (كاتو جورنال).
- مدير المؤتمر المالي السنوي في مركز كاتو.
- عضو لجنة الخبراء الأكاديميين في البيت الأبيض (1984-1990).
- أستاذ الاقتصاد في جامعة تاوسون، ولاية ميريلاند.
- دكتوراه في الاقتصاد، جامعة فيرجينيا.



جيمس دورن

يعد البهلوانيون الصينيون من الأمهر في هذا المجال على مستوى العالم، وكذلك منزلتهم في ألعاب السحر وخداع البصر، وستحتاج الصين هاتين الموهبتين في المرحلة القادمة كي تقنع الأسواق بأن ما حدث في العام الماضي من نمو سريع للمال والاعتمادات الائتمانية يمكن وضعه تحت السيطرة دون التضحية بالنمو على المدى البعيد.

فبعد أن حققت الصين نموا حقيقيا في الدخل الوطني الإجمالي وصل إلى (8.7%) العام الماضي، تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الصيني سينمو بنسبة (9-10%) هذا العام، وتعود أسباب بعض هذا النمو إلى حيل محاسبية مخادعة، ومنها على سبيل المثال: حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية كجزء من الناتج الإجمالي العام، حتى وإن كانت هذه المشاريع لم تبدأ بعد.

في الوقت نفسه، قد يكون المعدل الفعلي للتضخم يتجاوز ما نستنتجه من قوائم الأسعار التي تصدرها الدولة، مما يؤدي إلى انتفاخ المعدل الحقيقي للنمو. إن انعدام الشفافية هذا، بالإضافة إلى سيطرة المسؤولين الحكوميين على توزيع التمويل

الصين والتوازن الحرج

الاستثماري. يوفر فرصا هائلة لتحقيق معدلات النمو المرغوبة. وفي الحقيقة، يبدو من الواضح أن الصين قد انزلت إلى الخلف لتعود إلى التخطيط المركزي وتبتعد عن مبادئ السوق الحرة منذ بداية الأزمة المالية العالمية.

إن الخطة المالية التحفيزية المديدة الضخمة التي أعلنتها الصين في نوفمبر 2008، والتي وصلت إلى 4 تريليونات يوان (حوالي 114% من الناتج الوطني الإجمالي)، تلتها زيادات هائلة في القروض المصرفية عام 2009، إذ نما حجم الإقراض المصرفي بأكثر من (30%) بالقروض الجديدة التي وصلت إلى 10 تريليونات يوان. وذلك بينما قامت تجارة بيع وشراء الدولار (Dollar Carry Trade) بصب الزيت على النار من خلال قيام المضاربين بالاستدانة بأسعار الفائدة المتدنية في أمريكا والاستثمار في الأصول الصينية.

وفي هذا العام، قام المصرف المركزي الصيني بإبطاء النمو الحاصل في الأموال والضمانات الائتمانية، ولكن سياسته المالية لا تزال توصف بأنها «سائبة على نحو معتدل» وتشير التوقعات إلى أن الإقراض سوف ينمو إلى حوالي (18%). وتتمثل المشكلة في أن السلطات المحلية ترغب بإكمال المشاريع الاستثمارية وتستخدم ضمانات غير مباشرة للحصول على الغطاء الائتماني اللازم وذلك عبر وسائل استثمارية خاصة، حيث يتم ربط القروض المصرفية بضمانات عقارية وممتلكات أخرى «تمتلكها» الحكومات المحلية.

وعلى الرغم من أن المصرف المركزي الصيني قد زاد من الإجراءات التي تحمي احتياطيه المالي من أجل الوقاية من الفائض في السيولة، فإن الطلب على ائتمان جديد لا يزال قويا. وإذا زادت معدلات الفائدة فإن تدفق رؤوس الأموال سوف يغذي القاعدة المالية. إن هنالك حدا لقدرة هذا المصرف على بيع أوراق اليوان في السوق، وما دام بحاجة إلى تجميع الأصول المالية بالدولار من أجل ربط اليوان بالدولار بسعر منخفض مصطنع، فإن تحقيق استقلال السياسة المالية لن يكون ممكنا، وما يوجد من مرونة مالية لا يعود الفضل فيه إلى آلية

الصين والتوازن الحرج

أسعار الفائدة المرتبطة بالسوق الحرة. وإنما إلى إجراءات إدارية وضوابط تتحكم برؤوس الأموال.

إن الاضطهاد المالي صفة مميزة لاشتراكية السوق في الصين. حيث تفرخ الضوابط القديمة ضوابط جديدة. ولن يكون بإمكان الصين أن تتحول إلى مركز مالي مرموق عالميا من دون إبداء علامات التقيد بأسعار السوق. وذلك على شكل أسعار فائدة وصرف يحددها التنافس.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن لا يغيب عن بالنا أن السوق دون حقوق الملكية الخاصة ليس إلا وهما من الأوهام. ومن طبيعة حقوق الملكية أنها تؤدي إلى التدفق الحر للمعلومات. وعندما تغيب دولة القانون التي تحمي حقوق الأفراد وملكياتهم فهذا يعني أن الصين لا تحتوي على أسواق رؤوس أموال حقيقية إلا بالاسم فقط. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما شهدته الصين من زيادة هائلة في الأموال والائتمان خلال 2009، وهزالة برنامج التهيؤ للأخطار، وصعوبة كبح جماح ما تمتلكه الدولة من مصارف ومشاريع، فإن الصين تواجه اليوم تحديا عظيما يتمثل في السؤال التالي: كيف يمكن تجنب حدوث زيادة هائلة في القروض غير الفاعلة؟ وكيف يمكن تحسين عملية توزيع رؤوس الأموال؟

إن مشكلة (الضخامة الهائلة التي تمنع السقوط) مرض مستوطن في القطاع المالي الصيني الذي تديره الدولة، وذلك بالإضافة إلى الأذى المعنوي الذي تتسبب به اللامبالاة بالأخطار المحدقة؛ فالأخطاء تتراكم، وكلما طال أمد الإحجام الصيني عن الاعتراف بها، كلما زادت كلفة عملية إصلاحها.

وأكبر المشاكل المالية في الصين تتمثل في تقدير (تقويم) اليوان بأقل من قيمته الحقيقية؛ فالاحتياطات المالية الأجنبية تبلغ اليوم 2.5 تريليون دولار، وليس من المعقول أن تقوم دولة تفتقر إلى رؤوس الأموال مثل الصين بالتحويل إلى مجرد دول مصدرة لرؤوس الأموال، كما إنها تحتاج إلى تحقيق التوازن في المدفوعات من خلال زيادة الاستهلاك

الصين والتوازن الحرج

المحلي والسماح بحرية رأس المال. ومن خلال جعل اليوان قابلاً للتحويل في مجال رؤوس الأموال والسماح بمرونة أكثر في أسعار الصرف يمكن مساعدة الصين على تحقيق نمو أكثر توازناً. والأهم من ذلك أنه سيتيح خيارات أكثر أمام الشعب الصيني ويزيد من ثروته.

بالإضافة إلى تحرير أسواق رؤوس الأموال، تحتاج الصين إلى إصلاح نظام (Hukou) القاسي، وهو نظام للجوازات الداخلية يتسبب بالأذى للمهاجرين ويعرقل التوزيع الكفوء في قطاع العمل. كما إن السماح للمهاجرين بفتح حسابات تقاعد فردية من شأنه أن يساعد على مثل هذه التغييرات. وفي الوقت نفسه، يمكن لإصلاح قانون ملكية الأرض أن يجعل الكثير من المهاجرين قادرين على تحقيق مستوى معيشي أفضل عندما يكون لديهم حق الملكية الكاملة لما يعتبر اليوم ملكية جماعية لأراضي الريف. صحيح أن حقوق الإيجار أصبحت أكثر. ولكن هذه الخطوة الإصلاحية لا تكفي لإنشاء سوق ذات شأن في مجال الأراضي، وذلك لأن مثل هذه السوق يحتاج إلى حق البيع. إن نفخ الروح في «رأس المال الميت» الصيني من شأنه أن يؤدي على الفور إلى ظهور ثروة جديدة للملايين من الأسر في الريف.

لكن الإصلاح الاقتصادي يستند إلى الإصلاح السياسي، وأهم التغييرات الأساسية يتمثل في الاستمرار بحماية حقوق الملكية الخاصة، لا من خلال التعديلات الدستورية فحسب، وإنما بإنشاء نظام عادل يقوم على أساس الحقوق الفردية أيضاً. إن محدودية دور الدولة، وليس ديمقراطية الأغلبية، هي الشرط الأساسي لنشوء مجتمع حر.

تنص الفقرة (13) من الدستور الصيني الذي تم تعديله عام 2004 على أن «الحقوق المشروعة للمواطنين ذات حصانة»: صحيح أن التعديل وسع من مجال الحرية، لكن الدولة لا تزال هي التي تقرر معنى «الحقوق المشروعة»، وليست هنالك أية هيئة قضائية مستقلة تحمي حقوق الملكية؛ وما نراه في الصين من حقوق ملكية جماعية، وملكية

الصين والتوازن الحرج

الدولة للمصارف والمشاريع، وعدم وجود حقوق كاملة الأهلية لتملك للأراضي. كلها تجعل الصين بلدا يحكمه الاقتصاد الاشتراكي. لا اقتصاد السوق.

إن الاعتماد على سلطة الدولة في «موازنة» اقتصاد حديث معقد إنما هو مغامرة غير مأمونة الجانب. ويشهد على ذلك الفشل الذي حاق بتجارب التخطيط المركزي للاقتصاد. ولا تزال الصين تعمل على التحول إلى اقتصاد السوق. وما تم إقراره من إصلاحات منذ عام 1978 أدى إلى إخراج الملايين من مستنقع الفقر. ومن الواضح أنها رفعت مستوى الحرية الاقتصادية التي نتج عنها «المعجزة الصينية». وهي ظاهرة لم تأت من رحم تدخل الدولة. مع ذلك فإن الخطر يتمثل اليوم في أن الصين تعود إلى سابق عهدها لتسيطر أكثر على سماء الاقتصاد. اعتقادا منها بإمكانية القيام ببعض الإصلاحات هنا وهناك دون تدمير العملية التلقائية لاقتصاد السوق.

لقد حذر الإصلاحى المرموق وو جينغليان (Wu Jinglian) من أنه «لا يمكن تحقيق نجاح كامل إلا بالربط ما بين سلطة القانون واقتصاد السوق». إن التنمية المتناغمة تتطلب أن يكون الناس أحرار في انتقاء خياراتهم الخاصة بهم. وصحيح أن المستهلك الصيني قد استفاد من تحرير التجارة، لكنه يتعرض للأذى من تسييس الحياة الاقتصادية. وبالأخص من انعدام السوق الحرة في مجالات العمل والأرض ورأس المال.

لقد صرح رئيس الوزراء الصينى وين جيا باو (Wen Jiabao) مؤخرا بأن «المجتمع الذى نصبو إليه... هو الذى يستطيع فيه الناس إنجاز التنمية فى جميع المجالات فى بيئة تكتنفها الحرية والمساواة. ولهذا السبب أحمل إعجابا شديدا لكتاب آدم سميث (نظرية الأحكام الأخلاقية)». ولكن شخصا سبق سميث بأمد بعيد. وهو الحكيم الصينى العظيم لاو تزو (Lao Tzu). شدد على فوائد عدم التدخل (الوو وي Wu wei). فقال بأن الحاكم عندما يترك الناس وشأنهم، فإنهم «يتحولون تلقائيا» و«يزيدون ثروتهم». وعلى المنوال ذاته.

الصين والتوازن الحرج

يقول المؤرخ الصيني العظيم سيما قيان (Sima Qian): «عندما يعمل الجميع في تجارته بإرادته... تظهر الأشياء دون سعي، وينتج الناس دون أن يطلب منهم ذلك».

إن فكرة النظام التلقائي لا تلاقى إقبالا لدى من يمسك بزمام السلطة، والتحدي الصيني يتمثل في تقليص سلطة الدولة إلى حد حماية أرواح الناس وحررياتهم وممتلكاتهم، والسماح للشعب الصيني باختيار ما يراه مناسباً. إن طاووية السوق، لا اشتراكية السوق، هي ما تحتاجه الصين لتحقيق مجتمع متناغم.